

السيادة الغذائية في فلسطين: الثروة الحيوانية في السياق الاستعماري

Food Sovereignty: Livestock in the Colonial Context

أحمد حنيطي

طالب دكتوراة في الانثروبولوجيا في جامعة باريس 8

ملخص: السيادة الغذائية حركة مرنة يمكنها استيعاب وشمول النضالات في سياقات مختلفة، من ضمنها السياقات الاستعمارية، وفي الحالة الفلسطينية كحالة استعمارية يتوسع المفهوم ليشمل مقاومة ونضال المجتمع الفلسطيني ضد الاستعمار الصهيوني. هذه الورقة تحاول فهم السيادة الغذائية في سياق الحالة الفلسطينية من خلال مجتمع الثروة الحيوانية والرعاة، وخاصة مجتمع البدو، بما يشمل استراتيجيات ومقومات حياته وممارساته اليومية. يعتمد البدو والرعاة على التربية التقليدية وشبه المكثفة للثروة الحيوانية التي يسمح لها بالانتقال إلى مساحات كبيرة والمناطق المصنفة كمراعي. هذه الأوساط مستهدفة من قبل الاستعمار الصهيوني لبناء المستوطنات والمعسكرات، حيث يسعى الاستعمار إلى ضم هذه المناطق ومنع وصول الفلسطينيين إليها. اعتمدت الدراسة على بحث اثنوغرافي خلال فترة امتدت حوالي العقد (2014-2024)، شمل مقابلات معمقة وزيارات ميدانية خلال هذه الفترة. وتحتاج الورقة أن مجتمع الثروة الحيوانية يساهم بشكل كبير في تعزيز هوية الأرض الفلسطينية وحمايتها من المصادرة، كما يعتبر اقتصاد المجتمع البدوي والرعاة منفصلين من التبعية الاقتصادية للاستعمار عبر الحد من الاعتماد على المنتجات الاستعمارية المرتبطة بالثروة الحيوانية، وهذا ما سمح لهم بهامش مهم لممارسة نضالهم اليومي في وجه المشروع الاستعماري الاستيطاني في الضفة الغربية.

الكلمات المفتاحية: السيادة الغذائية، الاستعمار، البدو، تربية الماشية، المقاومة اليومية.

Abstract

Food sovereignty is a resilient movement capable of accommodating and encompassing struggles in various contexts, including colonial contexts. In the Palestinian case, as a colonial context, the concept expands to include resistance and the struggle of Palestinian society against Zionist colonialism. This paper attempts to understand food sovereignty in the Palestinian context through the livestock society, particularly the Bedouins, encompassing their strategies, foundations, and daily practices. The Bedouins and herders rely on traditional and semi-intensive livestock husbandry that allows access to vast grazing

areas. These areas, classified as pastures, are the same areas targeted by Zionist colonialism for settlement construction and military purposes. The colonial authorities also seek to annex these areas and prevent Palestinians from accessing them. The study is based on ethnographic research conducted over approximately a decade (2014–2024), including in-depth interviews and field visits during this period. The paper argues that the livestock society significantly contributes to strengthening Palestinian land identity and protecting it from confiscation. Moreover, the economy of the Bedouin and herder communities is independent of colonial economic dependency, as it reduces reliance on colonial livestock-related products. This independence has provided them with an essential margin to practice their daily resistance against the settler-colonial project in the West Bank.

Key-words: Food sovereignty, Colonialism, Bedouins, Livestock herding, Daily resistance.

Résumé

La souveraineté alimentaire est un mouvement résilient capable d'intégrer et de refléter les luttes dans divers contextes, y compris les contextes coloniaux. Dans le cas palestinien, en tant que contexte colonial, ce concept s'élargit pour inclure la résistance et la lutte de la société palestinienne contre le colonialisme sioniste. Cet article vise à comprendre la souveraineté alimentaire dans le contexte palestinien à travers la société pastorale, en particulier les Bédouins, en examinant leurs stratégies, leurs fondements et leurs pratiques quotidiennes. Les Bédouins et les éleveurs s'appuient sur un élevage traditionnel et semi-intensif qui permet l'accès à de vastes zones de pâturage. Ces zones, classées comme pâturages, sont également ciblées par le colonialisme sioniste pour la construction de colonies et des usages militaires. Les autorités coloniales cherchent par ailleurs à annexer ces espaces et à en interdire l'accès aux Palestiniens.

Cette étude repose sur une recherche ethnographique menée sur une période d'environ une décennie (2014–2024), incluant des entretiens approfondis et des visites de terrain. L'article soutient que la société

pastorale joue un rôle clé dans le renforcement de l'identité palestinienne liée à la terre et dans sa protection contre la confiscation. En outre, l'économie des communautés bédouines et des éleveurs se distingue par son indépendance vis-à-vis de la dépendance économique coloniale, réduisant leur recours aux produits liés à l'élevage issus du système colonial. Cette autonomie leur confère une marge essentielle pour pratiquer leur résistance quotidienne contre le projet colonial de peuplement en Cisjordanie.

Mots-clés : Souveraineté alimentaire, Colonialisme, Bédouins, Élevage pastoral, Résistance quotidienne.

مقدمة

عانت الثروة الحيوانية ومجتمع الرعاة من التهميش لظروف عدة، ولكن غالباً ما اقتصرت الأدبيات الفلسطينية، على الزراعة والمجتمع الفلاحي النباتية، وقلمنا نجد أعمال تناولت المجتمع الرعوي الفلسطيني بشكل مفصل. فجزء من أدبيات هذا القطاع تبقى إحصائية أو تتناول به بشكل هامشي في سياق الزراعة النباتية، ومع ذلك تضل فئة المزارعين الذين يعتمدون على الانتاج الزراعي الحيواني حقلاً خصباً للدراسات، وخاصة في السياق الاستعماري الحالي لفلسطين. تحاول هذه الورقة تناول جانباً من دور الثروة الحيوانية، الظان والماعز، في تحقيق السيادة على الغذاء في سياق كلونيالي. سيتم هذا تناول من جانبين، الجانب الأول دور الثروة الحيوانية في الحفاظ على هوية الأرض واعاقمة مصادرها، والجانب الثاني دور الثروة الحيوانية في الحد من التبعية للاستعمار الاسرائيلي .

1. السيادة على الغذاء في السياق الفلسطيني، مسألة معقدة

قدمت بعض الأدبيات التي تناولت الأمن الغذائي العربي حلاً وفقاً للنموذج الكلاسيكي الانتشاري" (بولوك 1989: 254ص)، والتي تنظر إلى المشكلة الغذائية باعتبارها مشكلة تكنولوجية، ومن هذا المنطق دعت هذه الأدبيات إلى تبني التكنولوجيا في العملية الانتاجية الزراعية، وتشمل رزمة تكنولوجية متكاملة، مثل الارشاد الزراعي واستخدام المكننة والاعتماد على البذور المحسنة والأسمدة والمبيدات وغير ذلك، واستندت في تناولها هذا إلى مفهوم الأمن الغذائي الذي يتحقق عندما تتوفر ثلاثة عناصر أساسية: الوفرة والاستقرار وامكانية الحصول على الغذاء، وبما يشمل الغذاء الصحي وتحقيق الاكتفاء الذاتي. إلا أن البعض من هذه الأدبيات ترى في ذلك نوعاً من المثالية لعدم قدرة الدول على توفير أمنها الغذائي بشكل تام، فميزت الأدبيات بين الاكتفاء المطلق عندما تحقق الدول أمنها الغذائي، والأمن الغذائي النسبي وهو تكامل مجموعة من الدول في انتاج الغذاء لشعوبها (أنظر: عبد السلام 1998، الفراء 1979). ولكن هذه الأدبيات لم تنظر إلى وضع المنتجين الزراعيين، ولا إلى الاستدامة البيئية والثقافية والاجتماعية في توفير الغذاء، وإنما اعتمدت فقط على توفير الفائض الغذائي.

تبنت بعض الدول ما عرف "بالثورة الخضراء"، والتي اعتمدت على التكنولوجيا الزراعية، لاسيما المستوردة، في تطوير الانتاج الزراعي، وقد أدى ذلك إلى اغتراب المنتجين الزراعيين عن انتاجهم الزراعي لصالح قوى السوق

والشركات الكبرى، وأصبحت الشركات والسوق يسيطران على عملية الانتاج الزراعي، وأصبح المنتجين الزراعيين بمثابة عمال لا يمكنهم التحكم بانتاجهم، وكذلك الدول، مما أدى إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية للمنتجين الزراعيين، كما أن سيطرة غاية الربح حدّت من توفر الانتاج الصحي، وارتفاع تكلفته، لاسيما وأنه موجه للتصدير وليس لتلبية الاحتياجات المحلية والوطنية، إلى جانب دور هذا النموذج في تدهور الموارد الايكولوجية الزراعية، كاستنزاف المياه وكفاءة التربة (النور 2017).

التشوهات الغذائية التي أحدثها هذا النموذج، أدت إلى ظهور منظمة زراعية تحمل توجهات مناقضة، أنتجت منظمة "فيلا كامبسينا" (Via Campesina) مفهوم "السيادة على الغذاء"، وهو مفهوم يحمل في مضمونه إعادة الاعتبار للمنتجين الزراعيين والمستهلكين، وتفعيل سيطرة المزارعين على قرار الانتاج المنسجم مع ثقافتهم ويضمن الاستدامة البيئية مع إعطاء الأولوية لتلبية احتياجات الأسواق المحلية والوطنية (رزيق وغوف 2014: 29؛ النور 2017: 72-73). وبذلك يرتبط مفهوم السيادة على الغذاء بالاقتصاد السياسي. وبما أن السياسي يدير الاقتصادي (دليلة 1987: 20)، فإن ذلك يتطلب تغييرات بنوية على المستوى السياسي داخل الدولة والسوق العالمي، والحد من دور الأسواق من المنافسة غير العادلة التي يشكل الربح غايتها، وبالتالي إعادة الاعتبار للمنتجين والمستهلكين، ولهذا يمكن اعتبار السيادة الغذائية أحد مكونات السيادة السياسية.

التغيرات الهيكلية والبنوية التي تتطلبها السيادة السياسية الوطنية تتضمن الاعتماد على الذات، وتحقيق من خلال تمكين الجبهة الداخلية عبر تكامل القطاعات الانتاجية والسياسية داخل الدولة، وهو ما ينسجم مع فلسفة السيادة الغذائية، ويصف دليلة الشرط الأولي الأساسي للاعتماد على الذات بأنه: "تحويل البنية الداخلية من بنية منفردة متناثرة متعادلة إلى بنية مندمجة متعاونة متكافئة، ومن بنية تنفرد بعض أجزائها للاندماج بالخارج بشكل مفك ومتصارع لا يجمعها إلا موقف مشترك واحد هو التضامن في الوساطة للقوى الخارجية في عملية استنزاف وتخريب ما تبقى من البيئة المحلية مما لم يستطع، أو يرفض السير على طريقها، إلى بنية تتعامل مع الخارج متكاملة موحدة المصالح، مهتدية بهدف واحد هو توظيف (وليس قطع) هذا التعامل للارتقاء بالوضع الوطنية والقومية ارتقاء شاملاً منسجماً، اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وفكرياً" (دليلة 1987: 209ص). وفي ذات السياق يدعو سمارة إلى تبني "سلسلة القيمة" من خلال "تمفصل القطاع ذاتياً" والتكامل والتبادل بين

القطاعات الانتاجية المحلية، كأحد مكونات ما أسماها سمارة "التنمية بالحماية الشعبية" كأهم الركائز التي تقود إلى التحرير (سمارة 1990)، والسؤال هنا كيف نفهم السيادة على الغذاء في الحالة الفلسطينية كبلد محتل أو كوحدة ترابية مفككة؟

يقوم المشروع الاستعماري الاستيطاني الصهيوني في فلسطين على جوهر الأرض، وتتمثل السيطرة على الأرض عن طريق عدة ميكانيزمات: سياسات تضيق الحيز، تقييد حرية الحركة، نزع الملكية وحرمان الشعب الفلسطيني من الوصول والسيطرة على موارده. فالفكرة الصهيونية تركز على الاستيلاء على الأرض وتهويدها عبر الاستيطان، وهذا يتطلب تجريد الفلسطينيين من علاقتهم بأرضهم وتشجيع هجرتهم منها. ويطلق وولف على هذه الحالة "سياسة المحو/الإنشاء" (وولف 2013) حيث يمارس الاستعمار المحو على السكان الفلسطينيين من خلال سياساته المتعددة والمتنوعة، في المقابل يقوم على إنشاء المجتمع الاستعماري من خلال سلب المجتمع الأصلي من حقوقه الحياتية، ففي النهاية يمثل الصراع على الأرض صراعاً على الحياة (وولف 2013).

يتناقض مفهوم السيادة على الغذاء مع جوهر المشروع الاستيطاني القائم على المحو/الإنشاء، فوفقاً لمنظمة فيا كامبسينا (*Via Campesina*)، فإن تحقيق السيادة على الغذاء تتعذر في حال لم يتم إجراء إصلاح في الأراضي من شأنها أن تؤدي إلى الديمقراطية في ملكية الأراضي والسيطرة عليها (رزيق وغوف: 2014: 31). كما أن الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي هم الأكثر تهميشاً على الصعيد السياسي، حيث لا يمكنهم الوصول إلى الاستحقاقات (رزيق وغوف: 2014: 27)، وتطرح نظرية الاستحقاق أن انعدام الأمن الغذائي ليس ناجماً عن البطالة والدخل المنخفض فحسب، بل أيضاً عن اللامساواة البنوية في المنظومتين الغذائية والزراعية، والتي تتمدد إلى العلاقات الاجتماعية والعمالة والعلاقات التجارية (رزيق وغوف: 2014: 32ص).

السيادة الغذائية في ظل الاستعمار تبقى أكثر تعقيداً، ففي سياق الاستعمار الاستيطاني، ترتبط السيادة الغذائية بالتححرر والاستقلال والسيادة السياسية الوطنية على كل التراب، وفي ظل هذا الوضع فإننا نتحدث عن العلاقة الجدلية بين السيادة الغذائية والتحرر الوطني من الاستعمار. أي السيادة على الغذاء تتحقق من خلال مقاومة النظام الاستعماري الاستيطاني وتقويضه بهدف التحرر الوطني، والعمل على التحرر الوطني يتضمن في مرتكزاته تحقيق السيادة الغذائية، وفي محاكاة لمقولة قانون "إن المستعمر (الشيء) يصبح انساناً

بمقدار ما يحققه من عمل لتحرير ذاته" (فانون د.ت: 44)، فإن السيادة الغذائية للشعب المستعمر تتحقق بقدر ما يحققه من عمل لتحرير ذاته. حركة السيادة الغذائية مرنة في سياساتها بشكل يسمح لها باستيعاب وشمول الحالات والنضالات في سياقات وظروف سياسية واجتماعية وثقافية مختلفة ومتنوعة، ويستمر مصطلح السيادة على الغذاء ليأخذ معاني جديدة وفقاً لطبيعة السياقات والحالات، في بعض الأطر قد تخرج سياسات السيادة عن الغذاء إلى ما هو أبعد من حزمة الحقوق المرتبطة بالانتاج والاستهلاك، كما في السياقات الاستعمارية الاستيطانية (Grey and Patel 2014)، فهنا يكون الحق بالأرض ليس مرتبطاً بظروف انتاج واستهلاك الغذاء، وإنما في تحرير الأرض من المستعمر كنقطة بداية لممارسات زراعية عادلة وملائمة صحياً وبيئياً وثقافياً.

يتطلب الوضع الفلسطيني الحالي الحفاظ على الأرض والحد من مصادرتها واستيطانها، ويتم ذلك من خلال دعم صمود الفلسطينيين في أرضهم، وتعزيز المبادرات المجتمعية والشعبية التي تعمل على زيادة الارتباط بالأرض والاقامة عليها، ويتطلب ذلك إيجاد علاقة منفعية يومية بين الفلسطينيين وتمسكهم بالأرض، وهنا يأتي دور الثورة الحيوانية في تعزيز هذا الارتباط وتمتينه، والسؤال هنا كيف تعمل الثروة الحيوانية على تمسك الفلسطينيين بالأرض؟ كيف تعمل على تعزيز هوية الأرض الفلسطينية؟ كيف تعمل على السيطرة على ذاتها واستقلاليتها عن التبعية الاستعمارية الصهيونية؟

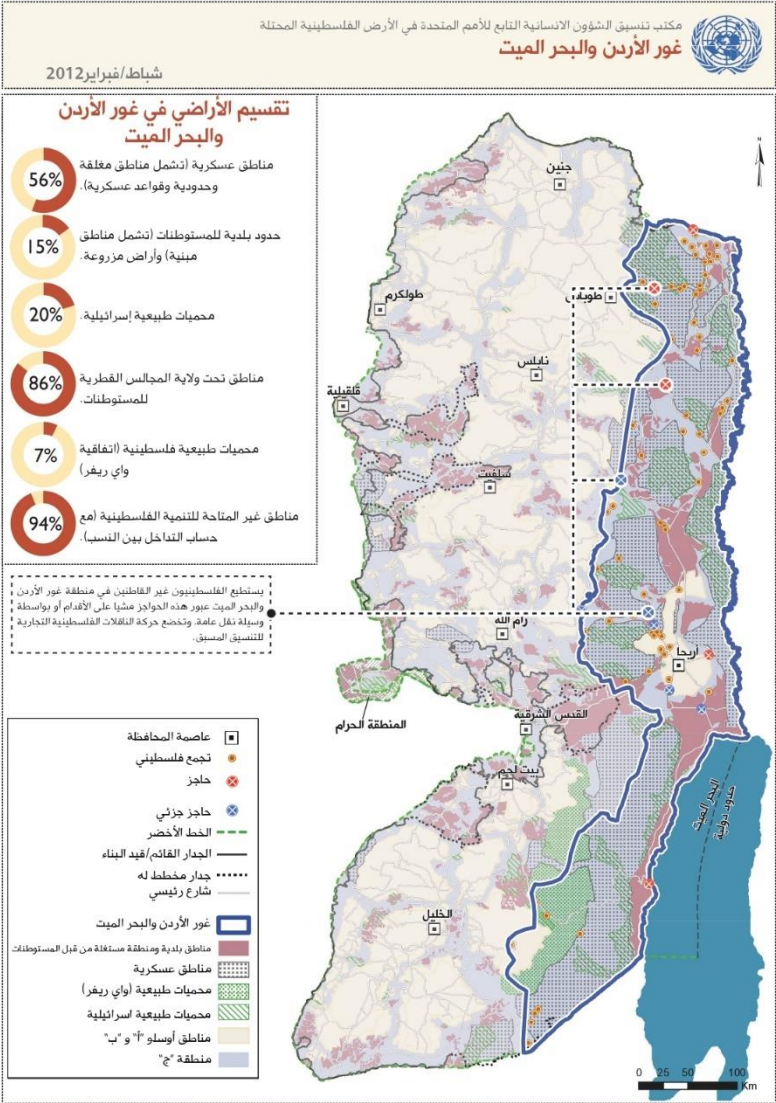
سمح الاستعمار الصهيوني بإدخال التكنولوجيا الزراعية لتنمية الزراعة الفلسطينية في منطقة الأغوار في نهاية التسعينات وبداية الثمانينات، وصممت هذه التكنولوجيا لتحقيق غرضين: منع منافسة الانتاج الزراعي الفلسطيني للانتاج الزراعي الاستعماري الصهيوني، ويتعلق بعضها الآخر ببرنامج التوسع الكولونيالي الصهيوني (بولوك 1989: 252). عمل الاستعمار الصهيوني على ادماج الاقتصاد الزراعي الفلسطيني وفقاً لاحتياجاته الاقتصادية، وأصبحت الزراعة الفلسطينية تابعة وملحقة به، حيث اعتمدت أغلب الممارسات الزراعية الفلسطينية في تطورها على التكنولوجيا الاستعمارية الصهيونية، كأنظمة الري بالتنقيط ورزمة المدخلات الزراعية المرتبطة بها، وبالتالي فقدت الزراعة الفلسطينية الاستقلالية التي تمكنها من تطوير ذاتها من الداخل بما يخلق الاستمرارية بعيداً عن الخضوع للشروط الاستعمارية، أضف إلى ذلك وُجهت الزراعة المعتمدة على التكنولوجيا الاستعمارية الصهيونية الانتاج بهدف التسويق، وليس لتلبية الاحتياجات

الغذائية المحلية، وبهذا أفرغت الأسواق الفلسطينية من المنتجات الفلسطينية لصالح المنتجات الاستعمارية الصهيونية، كما أدت التكنولوجيا الزراعية إلى تقنين استخدام المياه الذي ذهب لصالح المستوطنات (الدقاق 1982) حيث فقد المزارعون التنوع الزراعي الذي يلبي الاحتياجات المحلية والوطنية. ومن هنا تأتي أهمية تطبيق مضامين السيادة الغذائية في الحالة الفلسطينية. ومن هنا تأتي اشكالية هذه الورقة، ألا وهي كيف تتحقق السيادة على الغذاء في مجال الثروة الحيوانية في الحالة الفلسطينية؟

2. منهجية البحث:

من خلال الاعتماد على المنهج الكيفي الاثنوغرافي، فقد تم القيام بعدة مقابلات أجريت في فترة زمنية بدأت من ديسمبر عام 2014 حتى سبتمبر عام 2024، إضافة إلى زيارات ميدانية مستمرة إلى التجمعات البدوية والرعية منذ العام 2014. هدفت المقابلات لدراسة الواقع المعيشي للبدو، والممارسات التي يتبنوها في مواجهة السياسة الاستعمارية الاسرائيلية التي تواجههم باستمرار، والممارسات الحياتية التي تدعم صمودهم وبقائهم في أماكنهم لمواجهة الترحيل، وقد أجريت ما يزيد عن عشرين مقابلة، إلى جانب الاتصال والتواصل المستمر مع البدو للاستفسار عن بعض الأحداث التي تحصلهم معهم. بعض هذه الاستفسارات كانت تتم عبر مكالمات هاتفية، وأحيانا كانت تتم عبر زيارات ميدانية قادتني إلى التجمع البدوي الذي حصل فيه الحدث للوقوف على تداعياته، ويلحقها تزويدي بصور وفيديوهات عن هذه الأحداث. النطاق الجغرافي للبحث هو منطقة وسط الضفة الغربية، والتي تشمل محافظات القدس ورام الله وأريحا، وكذلك بعض التجمعات البدوية في منطقة الأغوار الشمالية.

خريطة رقم (1) المنطقة الشرقية للضفة الغربية التي تنتشر فيها التجمعات البدوية والرعية



3. الثروة الحيوانية الفلسطينية والسيادة الغذائية

تتجنب هذه الورقة الخوض في تقديم تحليلات احصائية حول الثروة الحيوانية، وقدرتها على تحقيق الاكتفاء الذاتي من احتياجات مشتقات الألبان واللحوم، وإنما تقدم مداخله للنقاش فيما يتعلق بمساهمة الثروة الحيوانية في مقاومة المشروع الاستيطاني الصهيوني والذي يحمل في مضامينه السيادة على الغذاء، وتحقيق درجات كبيرة في عملية الانفكاك من التبعية والاندماج في الاقتصاد الاستعماري، وهذا يقود إلى أهمية استعادة الأسئلة التي طرحها الباحث عدنان شقير وهي: "هل نتنازل عن الأراضي بسهولة كمصدر أعلاف لقطعان الأغنام ونتوجه إلى نظام التربية المركز ونعتمد في مصادر العلف والأمهات على الاستعماري الصهيوني؟ هل نحن بحاجة إلى وحدات انتاجية كبيرة ومركزة أم إلى وحدات انتاجية صغيرة متفرقة؟ أغنام العساف وجدت لتربي تحت ظروف انتاج مركز وليس لنظام تربية المراعي، إذا اتجهنا إلى نظام التربية المركز فما هو مصير ما تبقى من أراضي المراعي والتي ستهمل حتما؟" (شقير، 1983).

1.3 الحفاظ على هوية الأرض واعاقه مصادرتها

يتمحور جوهر المشروع الصهيوني حول الأرض، أي السيطرة على أكبر مساحة من الأراضي بما يتضمن ذلك "تنظيفها" من الفلسطينيين، وإضفاء الهوية اليهودية عليها، ولهذا ذهبت بعض الأدبيات للحديث عن مفهوم "التطهير المكاني" كإطار تحليلي للسياسة الاستعمارية الصهيونية في فلسطين (حنفي، 2009)، ويسعى الاستعمار إلى الحفاظ على ضمان تمده بالاستيلاء على الأرض الفلسطينية وتضييق الحيز المكاني على الفلسطينيين، والسؤال هنا أين يكمن دور الثروة الحيوانية في الحفاظ على الأرض وهويتها؟

قام الاستعمار الصهيوني منذ بداية استعمار له للضفة الغربية إثر النكسة عام 1967 بشن حرب على الثروة الحيوانية، فقد أصدرت السلطات الاستعمارية الصهيونية العديد من الأوامر العسكرية، وعدلت بعضها أكثر من مرة، التي تحظر فيها أصحاب الثروة الحيوانية الرعي في مساحات حددتها تلك السلطات كمناطق محظورة، بالإضافة إلى توجهات تؤثر على عملية تربية الثروة الحيوانية والبيع والشراء (بدر 1989)، وبموجب هذه الأوامر أغلقت مساحات شاسعة من المراعي في السفوح الشرقية من الضفة الغربية، فعلى سبيل المثال، تم مصادرة حوالي 30000 هكتار من أراضي عرب السواحة التي كانت تستغل كمراعي ولزراعة الحبوب، وقد قتل أحد الرعاة وفقد راع آخر بصره، كما نفقت العشرات من المواشي نتيجة دخول الرعاة إلى تلك

المساحات المحظورة، وهي من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى عزوف تلك القبيلة عن تربية المواشي (السلحوت 1986).

تستمر حالات الاستيلاء على الأراضي وتكثيف الانتهاكات الاستعمارية تجاه الرعاة الفلسطينيين، وتقدر المساحة المصادرة في الضفة الغربية حتى يوليو 2024 حوالي 2380 كم²، أي ما يساوي 42% من مساحة الضفة الغربية¹⁵. ويتحدث أصحاب الثروة الحيوانية عن الانتهاكات الاستعمارية الصهيونية التي تعرضوا لها، هم وأغنامهم، يقول عبد الرحمن من قرية بردلة: "... لأنه في الـ 69 عملوا طريقة وكانوا يطخوا الحلال، اللي كانوا يلقوه في وجههم طخوه، ورحلوا الحلال من الأغوار كلها، كله من الغور بكامله رحلوه، من كل المنطقة. إشي باع واشي تخبا"، ويؤكد ذلك أبو فتحي من الزبيدات أن السلطات الاستعمارية الصهيونية حظرت على أصحاب الثروة الحيوانية من استخدام المراعي القريبة من القرية، ولهذا انتقل أصحاب الثروة الحيوانية إلى مناطق أخرى. ومن الذرائع الأمنية التي يدعيها الاحتلال لتبرير سياساته تجاه الثروة الحيوانية في المناطق الشرقية للضفة الغربية بعد النكسة عام 1967، أن الثروة الحيوانية تزيل آثار المتسللين¹⁶.

تقلصت أعداد المواشي بشكل متسارع خلال سنوات قليلة بعد احتلال الضفة الغربية، وقد انخفضت الثروة الحيوانية بنسبة 43% سنة 1970 عما كانت عليه عام 1966، كما انخفضت بنسبة 10% خلال الأعوام 1970-1979 (أبو عرفة 1982: 76 ص). وتكاد تتفق الدراسات حول أسباب هذا الانخفاض، والذي يعود إلى إغلاق المراعي وارتفاع أسعار الأعلاف وتكاليف الإنتاج (السمان 1989: 29-30 ص). وبهذا الشكل أدى هذا الانخفاض إلى زيادة الاعتماد على انتاجات الثروة الحيوانية، اللحوم والحلويات ومشتقاته، المستوردة من الاستعمار الصهيوني، حيث استوردت الضفة الغربية حوالي 22% من احتياجاتها في نهاية السبعينات من لحوم الأبقار والأغنام (أبو عرفة 1982: 93) و هذا رغم الزيادة الحاصلة في انتاجات الحليب واللحوم في الأعوام التي تلت الاحتلال الذي قد يعود إلى ادخال سلالات محسنة من الأبقار، وكذلك الاعتماد على نوعية أعلاف التسمين والحليب المستوردة من الاستعمار الصهيوني، وبهذا اعتمد توفير جزء من الغذاء الفلسطيني على ما يتم استيراده من الاستعمار الصهيوني.

15 . بيانات غير منشورة، هيئة مقاومة الجدار والاستيطان.

16 . المتسللين: الفلسطينيون الذين يعبرون إلى الأرض الفلسطينية بعيداً عن المراقبة الاستعمارية.

صورة رقم (1) المراعي التي يستخدمها البدو، وفي أسفل المنحدر يظهر تجمع بدوي المليات

(حنيطي 2022)

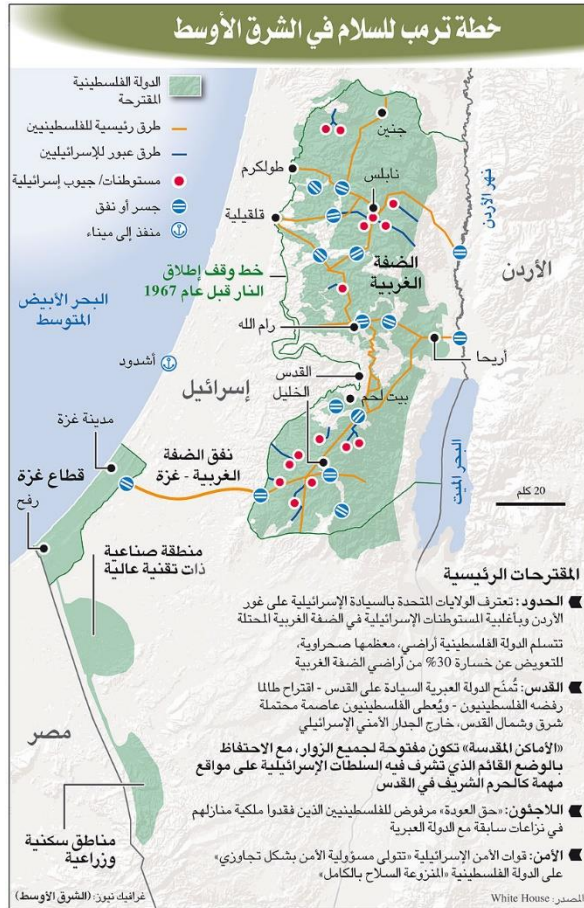


تنتشر المراعي المناسبة لتربية المواشي في السفوح الشرقية لسلسلة جبال الضفة الغربية، حيث الكثافة السكانية المتدنية، ولهذا اعتمدت القرى على السفوح الشرقية على تربية المواشي وزراعة المحاصيل الحقلية المرتبطة بها، باعتبار مناخ المنطقة مناسب لتلك الزراعة البعلية، كما أقام في تلك السفوح البدو الذين تم تهجيرهم من مناطق شمال بئر السبع والجنوب الغربي للبحر الميت، حيث تتناسب قلة الكثافة السكانية مع توفر مساحات كمراعي، وفي ذات الوقت، تعتبر هذه المناطق حيوية لعملية الضم والاستيطان الصهيوني، فهي تصنف وفقاً لاتفاقيات أوسلو 2 كمناطق ج¹⁷، كما تعتبر من أكثر

17 . قسمت اتفاقية أوسلو الثانية في العام 1995 الضفة الغربية إلى تصنيفات إدارية مناطقية: أ، ب، ج، حتى يتم وضع اتفاق نهائي لهذه الحالة. وهذه المناطق غير متجاورة، ولكنها مجزأة بانتظار اتفاق الحل النهائي: المنطقة "أ" وتشكل حوالي (18%) من مساحة الضفة الغربية تدار حصرياً من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية؛ المنطقة "ب" وتشكل مساحتها (22%) من الضفة الغربية تديرها كل من السلطة الفلسطينية والاستعمار الصهيوني؛ والمنطقة "ج" وتشكل مساحتها (60%) من الضفة الغربية يديرها الاستعمار

مناطق ج اشكالية، ومعرضة بشكل أكثر من غيرها لعملية الضم لدولة الكيان الصهيوني. تقع هذه المنطقة ضمن خطة الضم للكيان الصهيوني وفقاً لخطة السلام الأمريكية التي أعلنها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في فبراير من العام 2020، ولهذا يحارب الاستعماري الصهيوني مجتمع الثروة الحيوانية مما يشكل ذلك انتهاكاً جلياً للسيادة على الغذاء في السياق الإستعماري، فكما أن للناس [الفلسطينيون] الحق في أرضهم، فإن للأرض الحق في شعبها [الفلسطيني] (Grey and Patel 2014).

خريطة رقم (2) خطة ترम्ب للسلام في الشرق الأوسط



الصهيوني، وتضم المستوطنات الصهيونية ومعظم المساحات الزراعية في الضفة الغربية. وبعد العام 2000 أصبحت جميع هذه المناطق تحت قبضة الحاكم العسكري للضفة الغربية، وتتقدم القوات الاستعمارية الإسرائيلية جميع مناطق الضفة الغربية وتمارس اعتداءاتها على الفلسطينيين.

صنّف الاستعمار الصهيوني حوالي 18% من مساحة الضفة الغربية كمناطق عسكرية مغلقة ومناطق إطلاق النار، وتقع هذه المناطق العسكرية الإسرائيلية داخل المراعي التقليدية للبدو في السفوح الشرقية للضفة الغربية، ورغم المخاطر التي يتعرض لها الفلسطينيون نتيجة اقترابهم من هذا المناطق، إلا أن عدد السكان الذين يعيشون في هذه المناطق يصل إلى حوالي 6224 فلسطيني موزعين على 38 تجمعاً، جميعها تجمعات رعوية، كما يعيش بالقرب من هذه المناطق حوالي 12176 فلسطينياً موزعين على 50 تجمع، كما يبلغ عدد الفلسطينيين من البدو والرعاة في الضفة الغربية حوالي 30171 فلسطينياً موزعين على 183 تجمعاً جميعها في مناطق ج، ويعتمد أكثر من 10% منهم على الرعي (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة 2014). يسعى الاستعمار الصهيوني باستمرار على استخدام وسائل مختلفة لتهجير البدو والرعاة من المناطق التي يعيشون فيها لتسهيل عملية الضم والاستيلاء على الأرض. لا تقتصر هذه الوسائل على التضييق على سبل العيش ومنع الوصول إلى الخدمات وهدم المنازل والمنشآت واعتقال الرعاة ومصادرة الماشية، ففي الآونة الأخيرة شجع الاستعمار الصهيوني نمط المستوطنات الفردية التي تعتمد على وجود أسرة مستوطنة أو مجموعة صغيرة من المستوطنين يمارسون العمل الزراعي والرعي، وتوفر الحكومة الإسرائيلية الاستعمارية لهم الامكانيات بالاستيلاء على مساحات واسعة من الدونمات ومنع الرعاة الفلسطينيين من الاقتراب منها، كما يحرصون على مضايقة المزارعين الفلسطينيين وأصحاب الثروة الحيوانية، ومنذ العام 2017، أنشأ الاستعمار الصهيوني أكثر من 53 بؤرة استيطانية رعوية، وقد تم تهجير عشرات الأسر الفلسطينية البدوية والرعوية بسبب عنف المستوطنين الصهاينة (حنيطي 2023).

صورة رقم (2) بيت مستوطن صهيوني على النمط البدوي (حنيطي، 2023)



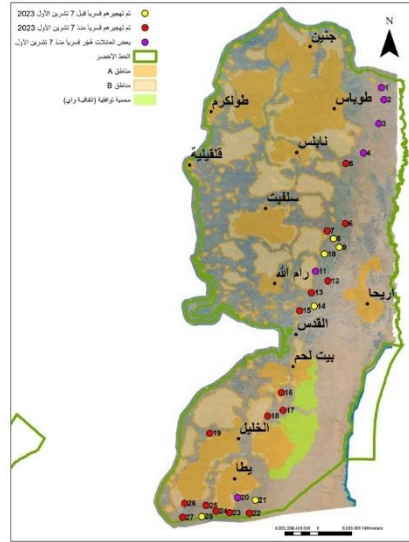
صورة رقم (3) بقايا تجمعات بدوية فلسطينية هُجرت قسرا بفعل عنف المستوطنين (حنيطي، 2023)



خريطة رقم (3) التهجير القسري لتجمعات وعائلات فلسطينية معزولة في مناطق ج تحت ستار الحرب اعداد كرم نابوت 2021

قائمة للتجمعات

1. خربة تل الحمة
2. الغزال في الفارسية
3. خربة سمرة
4. جنوب عين شلي
5. جنوب الناصرية
6. خربة عين الرشاش
7. خربة جيعيت
8. القيون
9. رأس التين
10. عين سائنة
11. بدو جينس (شرق الطيبة)
12. ملحيت
13. وادي السبق
14. البقعة
15. بيرة حزنا
16. مجاور لتقوع
17. خلّة الحمرا
18. القوب
19. خربة الطيبة
20. خربة سوسيا
21. خربة سمري
22. بئر العبد
23. عقورية
24. خربة الرظيم
25. مقتل مسلم
26. عغزان
27. خربة زنوثة
28. ودادي



يختلف استهداف الاستعمار الصهيوني للسكان الذين يعتمدون على الثروة الحيوانية عن غيرها من فئات المجتمع الفلسطيني الزراعي، ففي الوقت الذي يحارب الاستعمار الصهيوني قطاع الزراعة النباتية من خلال استهداف المزارع والمحاصيل الزراعية والتضييق عليهم، إلى جانب التحكم في مدخلات الزراعة النباتية عبر الحزمة التكنولوجية الزراعية¹⁸ والتحكم بالحدود التي تعبر منها المنتجات للأسواق الخارجية. أما فيما يتعلق بالثروة الحيوانية فإن الإجراءات التعسفية تستهدف السكان أنفسهم عوضاً عن ثروتهم الحيوانية. يعيش البدو مع ثروتهم الحيوانية في المراعي ومحيطها، وتبنى المنازل البدوية من الخيام أو الصفيح، وتوفر إلى أدنى الخدمات¹⁹ والبنية التحتية بسبب

¹⁸ تشمل الحزمة التكنولوجية الزراعية: البذور المحسنة والمبيدات والأسمدة، والمواد الزراعية الأخرى مثل تجهيز البيوت البلاستيكية وغير ذلك.

¹⁹ بنت السلطة الوطنية الفلسطينية بعض المدارس المتواضعة من الصفيح والكرفانات لتعزيز صمود مربي الثروة الحيوانية، وقد أطلقت على هذه المدارس "مدارس التحدي"، ولكن هذه المدارس تعاني من عدم استمرار العملية التعليمية نظراً لخطورة المنطقة وتعرض هذه المدارس لانتهاكات من قبل الحكومة الاستعمارية والمستوطنين باستمرار، فمثلاً في منتصف سبتمبر 2024، تعرضت مدرسة بدو الكعابنة لاعتداء من المستوطنين، وقد نتج عن هذا الاعتداء اعتقال مدير المدرسة.

الحظر الإسرائيلي لانتاج بيئة قسرية تدفعهم للهجرة. لتحقيق هذا الهدف يقوم الاستعمار الصهيوني إلى حظر المراعي واعتقال الرعاة وممارسة الارهاب في جميع الأوقات وغير ذلك بالإضافة إلى تدميره منشئاتهم الزراعية والسكنية وسرقت أغنامهم. كل هذه الأفعال تقوض وجودهم وبقائهم مما يجعل نمط الحياة المعيشية والاقتصادية اليومية لمجتمع الرعاة الفلسطينيين حياة مقاومة يومية للسياسة الاستعمارية الصهيونية، من خلال الاصرار على البقاء في الأرض المستهدفة بالاستيطان والضم الاستعماري الصهيوني.

صورة رقم (4) بيت راعي فلسطيني (حنيطي، 2017)



يسيطر الفلسطينيون أصحاب الثروة الحيوانية ذو التربية التقليدية وشبه المكثفة على مساحات كبيرة تلبية لاحتياجاتهم في سبل العيش المعتمد على الرعي، وبالتالي ترتبط عملية استخدام الأرض واستغلالها بإضفاء الهوية الفلسطينية على تلك الأرض، فيقول جلال داوود واصفا دور المحاصيل الحقلية المرتبطة بالثروة الحيوانية كما يلي: "تبقى قضية الحفاظ على عروبة الأرض، هي القضية الرئيسية التي تتقدم سائر الاعتبارات الاقتصادية والمادية، مما يجعل مسألة دعم هذه الزراعة، ضرورة إجرائية، لضمان استمرارها، كون استمرار هذه الزراعة، يفوت الفرصة على سلطات الاحتلال، للحؤول دون مصادرة الأراضي الزراعية في الأرض المحتلة بحجة أنها مهجورة" (داوود 1980: 60ص). وجود مربّي الثروة الحيوانية، واعتمادهم على نمط الرعي التقليدي

والزراعة العلفية البعلية المناسبة للمنطقة التي يعيشون فيها بالنظر للمناخ المتوسطي شبه الجاف، وبالتالي وجودهم المستمر والدائم في الجبال وبالقرب من المستوطنات يولد الاستئناس لدى السكان الفلسطينيين الساكنين في المدن والقرى والمعتمدين على مصادر اقتصادية غير زراعية لزيارة المنطقة واستخدامها لأغراض التنزه أو لاقتناء لحوم طازجة من المنتجين مباشرة، مما يزيد من إضفاء الهوية الفلسطينية على المنطقة. في هذا السياق يتحدث أبو محمد مليحات عن دور البدو في حماية الأرض من خلال محاورتنا له:

هم المساحة صغروها [يقصد الاحتلال قلل من المساحة التي تستخدمها عشيرته البدوية] كان معنا للجبل الشرقي شرقي، تغير تاع التنظيم [ضابط إسرائيلي] اللي بيعرف الحدود والتنظيم الى واحد تاع الخبثنة والشيطنة، ودا واحد [أرسل شخص] قال انتو ممنوع هون، لازم يرجع ورا ورا ورا، هدم النابوت ورا البركسات، وهن داخل المخطط تبعا، هدموهم في 2008. بجوز في 2500 دونم تقريبا (250 هكتار تقريبا) منطقة سكنية للتجمع غير المراعي، المراعي ممنوع احنا نروح عليها، بس احنا بنروح ما بنرد عليهم، هاي بسموها مناطق عسكرية، بس احنا ما بنرد عليهم، احنا بروح نرعي لنوصل البياض هذاك [منطقة تربتها بيضاء] وبيبتوا في الجبال... مع المراعي بي بي بي، من هون لأريحا... أنا لما قعدت مع أبو عين (رئيس هيئة الجدار والاستيطان) والمحافظة، قتلته ما بدنا منكم سوا حاجة، احنا ثابتين بالأرض بس ادعمونا بالشعير وزينكو وخشب ويخلف عليكم، حق مشروع واحد في رام الله بشبع كل البدو، هاي أخوي مثلا جَوَز اليوم ولاده الاثنين، شايف البيوت الاثنين الصغار اللي قدام البركسات، في واحد صغير هون وواحد صغير هناك جداد اللي قدام البراكس وقدام الحطب، لا بدنا علالي ولا بدنا شي، هاي شغلتنا من لوح زينكو ولوح خشب وشعير، وهينا ثابتين بالأرض، والله لولا هالبيوت اللي انت شايفهن ما واحد قدر يخطب فيها [يقصد يأتي شخص فلسطيني إلى هذه المنطقة]، ليش يعني صاحبها اعطونا ورقة نستخدما وختموا عليها من البلدية، لانه هيك أرضهم يقدروا ييجوا يشوفوها، أما ما يكون ولا واحد، أي جسم غريب بشوفوه اليهود والمستوطنين بيلحقوه، قديش بتيجي أمة [ناس كثير]

هلاً، ما حدا بيقدّر يلحقهم ليش؟ ... لانه في هون سكان، هون بلد، حاميين بلاد الدنيا الأرض مغموسة، هلاً لولا العرس، انت بتمشي من هان لأريحا بتلاقي واحد راعي، أخوتي هاجيين على الجبل هذاك، بتلاقي رعيان جابين من الوادي، من السيل هاجيين، شموع الصحراء زي ما سماهم ابو عمار الله يرحمه.

توجد علاقة طردية بين تربية الثروة الحيوانية ومساحة المحاصيل العلفية، حيث يدل تقلص انتاج تلك المحاصيل على تقلص الاهتمام بتربية الحيوان (السمان 1989: 16ص)، وتزرع المحاصيل في الأراضي الزراعية العلفية في أراضي متواضعة الخصوبة والجافة كما هو الحال في السفوح الشرقية لسلسلة جبال الضفة الغربية، وتعتمد على كميات أمطار أقل من تلك التي تحتاجها أنواع أخرى من المحاصيل، فقد انخفضت مساحة المحاصيل الحقلية بنسبة 45% خلال الفترة الزمنية (1980-1983) عما كانت عليه عام (1963-1966) (داوود 1980: 60ص). ويعمل تعزيز انتشار ظاهرة الزراعة العلفية في الأراضي التي تصنف بأنها أقل خصوبة والوعرة في دعم صمودها في مواجهة الاستيطان، كما أن الادعاء بأن المراعي أقل أهمية من الأراضي الزراعية يبرر الحجج الذي يستخدمها الاستعمار للاستيلاء على الأراضي بأنها أراضي مهجورة من الزراعة النباتية.

جدول 1. مساحة المزروعات المرتبطة بعلف الماشية بين تعداد 2010 و2021

نوع المحصول	المساحة بالهكتار وفقاً للسنوات		نسبة النقص
	2021	2010	
القمح	8845.689	11588.299	23.7%
الشعير	4747.898	6213.359	23.6%
كرسنة	262.895	617.192	57.4%
بيقا	1085.485	1224.652	11.4%
برسيم	948.412	1325.718	28.5%
المجموع	15890.379	20969.22	24.2%

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2021.

لا يقتصر حماية الأرض من الاستيطان من خلال تعزيز ممارسات الرعي والزراعة العلفية على مناطق السفوح الشرقية، وإنما يشمل أيضاً المناطق الجبلية والوعرة بين القرى والبلدات الفلسطينية، ولكن هنا يمكن الاعتماد على سلالات محسنة من الأغنام

والماعز تعتمد على المراعي المحاذية للقرى والبلدات، حيث أن قرب المراعي من القرى والبلدات الفلسطينية يسمح باقتناء سلالات محسنة.

بالرجوع إلى مفهوم السيادة على الغذاء كما تم معالجته في السياق الفلسطيني، فإن مجتمع الرعاة والثروة الحيوانية في فلسطين، الذين يعتمدون على تربية المواشي، الأغنام والماعز، بشكلها التقليدي يعملون على تقويض المشروع الصهيوني القائم على استمرار مصادرة الأراضي واستيطانها، وبالتالي يقومون بحماية الأرض والحفاظ عليها من المصادرة، وهنا الحديث ليس فقط عن دور الثروة الحيوانية في توفير الأغذية المناسبة واللازمة للسكان الفلسطينيين، وإنما دورهم في محاربة المشروع الصهيوني في جوهره وهو الاستيطان، ولهذا تأتي أهمية تشجيع هذا النمط الزراعي الحيواني.

2.3 الحد من اعتمادية الثروة الحيوانية على التكنولوجيا الاستعمارية الصهيونية

لم يرافق التطور في الزراعة النباتية تطوراً في الثروة الحيوانية، وبقي الانتاج الحيواني الفلسطيني يعتمد على تقنيات محلية متواضعة وموجها لتلبية الاحتياجات المحلية، حيث "تكاد أن تكون الحيوانات والمنتجات الحيوانية هي النوع الزراعي الوحيد الذي تنعدم فيه إمكانية التصدير، إلا بشكل محدود" (أبو عرفة 1982: ص94).

أوصت بعض الدراسات بإدخال سلالات محسنة من الأغنام، وبالتحديد أغنام الظأن العساف التي تم تهجينه وتحسينه من قبل الكيان الصهيوني، ولكن ما يميز هذا النوع من الأغنام وكذلك الماعز الشامي، رغم إنتاجيته العالية التي تصل إلى ضعف انتاج العواسي (السمان 1989: 16)، بأنه يتناسب مع طرق التربية المكثفة، ويقصد بالتربية المكثفة هو "تربية الحيوانات في المزارع والتي لا تخرج للرعي، والتي تعتمد في تغذيتها بشكل كامل على الأعلاف بكافة أنواعها داخل الحظائر" (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2023). ويتم ذلك بهدف زيادة الكفاءة من ناحيتين الانتاجية والتناسلية، كما أن هذا النوع من التربية لا يحتاج إلى مساحات كبيرة، حيث يكفي رأس الغنم الواحد مساحة 0.5 - 0.7 متر مربع، كما يتعرض هذا النمط من التربية للأمراض بدرجات كبيرة نظراً لغياب الحركة والتنقل، مما يجعله معتمداً على الارشاد البيطري المستمر والعناية المكثفة والأعلاف والبيئة المناسبة، والأدوية والهرمونات التي تعمل على زيادة التناسلية واستمرارها (الجمال، 2019). وقد شكلت الأعلاف رابع أكبر سلعة تستورد من الاستعمار الصهيوني عام 2016 وثالث أكبر سلعة عام 2017 (مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية 2019: ص7)، مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الانتاج، حيث يتم الحصول على كل هذه التكنولوجيا من الاستعمار الصهيوني (الفاو 1993: 239 ص) أو عبر الحدود التي يسيطر عليها الاستعمار. وهذا النوع من سلالات الأغنام والماعز لا يتناسب مع البيئات الحارة والجافة التي تتوفر فيها المراعي

المهددة بالمصادرة، كما هو الحال في مناطق السفوح الشرقية والأغوار، كما يصعب عليها السير لمسافات طويلة كي تصل إلى المراعي بجانب المستوطنات والمناطق العسكرية المغلقة. وبالتالي، نتيجة لتكثيف الصراع على الأرض من قبل الاستعمار الصهيوني، يتم العمل على تطوير التكثيف الزراعي و الذي "ينصب على زيادة عدد المحاصيل التي تزرع في نفس المساحة في السنة، وفي نفس الوقت تعظيم إنتاجية المحاصيل النباتية والحيوانية لوحدة المساحة من الأرض والمتر المكعب من المياه لوحدة الزمن" (عمرو 2011).

تمكنت الأغنام العواسي والماعز المحلي، في المقابل، من التكيف مع مختلف البيئات الفلسطينية الجافة، لاسيما في المناطق الشرقية والأغوار، كما يمكنها تحمل السير لمسافات طويلة أينما تتوفر المراعي، كما تساعد حركتها المستمرة وطرق تغذيتها، التي تعتمد إلى حد كبير على المواد الطبيعية لاسيما المراعي، على مقاومة الأمراض، ولهذا فإنها تعتبر ذات تكاليف إنتاج أقل من الأصناف الأخرى وأقل اعتمادية على التكنولوجيا والمواد العلفية المستوردة من الاستعمار الصهيوني، ولا تزال تشكل الثروة الحيوانية التي تعتمد على التربية شبه المكثفة حوالي 60% من الظأن و75% من الماعز في الضفة الغربية، حيث يقصد بالتربية شبه المكثفة وفقا للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني هي "اعتماد الحيوانات في التغذية على الرعي والتغذية المكملة بتقديم الأعلاف في آن واحد" (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023).

يستهلك الفلسطينيون حوالي 600 طن يوميا من مشتقات الالبان والاجبان، وقد قطعت المصانع الفلسطينية خطوات جيدة في توفير هذه المنتجات (مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية 2019: 10ص)، وتعمل الثروة الحيوانية، لاسيما المنفلة من التبعية الاستعمارية الصهيونية، من توفير المواد الأولية لتلك المصانع، وبشكل ثابت نسبيا. إن توفر التكاملية في القطاعات الانتاجية الفلسطينية يعمل على تطوير هذا القطاع وزيادة تنوع انتاجاته، ولا سيما أن حليب الأغنام غائب بشكل كبير عن الانتاج المحلي الفلسطيني" (مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية 2019: 14).

إن نظام تربية الأغنام المحلية بالطرق التقليدية جعلها أقل تعرضا للاندماج في الاقتصاد الاستعماري الصهيوني وتبعية له، وهذا ما جعله أكثر مقاومة وصموداً أمام الإجراءات الاستعمارية الصهيونية، ويمكن القول أن نمط حياة مربّي الثروة الحيوانية يشكل عقبة حقيقية أمام الاستيطان، ولهذا يبتكر الاستعمار الصهيوني طرقاً جديدة للحد من استمرارية مربّي الثروة الحيوانية شبه التقليدي وبقائهم، وذلك إما من خلال تشجيع مزارع التربية المكثفة التي تعتمد على ظأن العساف والماعز الشامي، وبالتالي تشجيع المزارعين على اعتماد هذا النمط لانتاجيته العالية، وإما من خلال إعداد المخططات

الحضرية بمحاذاة المدن والقرى الفلسطينية الرئيسية لتجميع مربّي الثروة الحيوانية ولا سيما البدو، وإخراجهم من مراعيهم، وبالتالي تجريدهم من ثروتهم الحيوانية على المدى القريب، أو اعتماد آلية التدمير للمنشآت الزراعية والسكنية لمربّي الثروة الحيوانية، وإيجاد بيئة قسرية تدفعهم للهجرة.

الخاتمة

تبنت هذه الورقة مفهوم السيادة على الغذاء، الذي يعني في الحالة الفلسطينية الاستعمارية، تعزيز صمود الفلسطينيين في أرضهم، وتعزيز الممارسات المجتمعية التي تعمل على زيادة مساحة الأراضي التي يستغلها الفلسطينيون ويتواجدون فيها بشكل دائم. وإحدى هذه الممارسات هي تعزيز الثروة الحيوانية التي تعتمد على نظام التربية التقليدي وشبه المكثف، والتي تتمكن من الانتشار في المراعي والترحال للوصول إلى المناطق المحظورة على الفلسطينيين، وتعتبر أغنام العواسي والماعز البلدي كأصناف محلية أكثر مناسبة لهذا النمط من التربية، كما يرتبط زيادة الثروة الحيوانية بزيادة الاهتمام بالمحاصيل الحقلية، وهي الأكثر ملائمة في المناطق الجافة والمنحدرات الوعرة التي من الصعب وصول التكنولوجيا الزراعية إليها.

الاعتماد على هذا النمط من الثروة الحيوانية لا يعني الاستغناء عن الأنماط الأخرى، قد يمكن الاعتماد على أغنام العساف والأصناف المحسنة الأخرى في المناطق الجبلية والسهلية، وفي المناطق الرعوية المحصورة بين البلدات والقرى الفلسطينية، وهي مناطق رعوية سهلة لحركة هذا الصنف من الأغنام، وهو قد يعمل على استخدام المراعي المهددة بالمصادرة في تلك المناطق، كما يمكن تشجيع اقتناء هذا الصنف من الأغنام في المزارع الأسرية التي تهدف إلى الإستهلاك المنزلي.

تحقق الثروة الحيوانية بالتربية التقليدية سيادة المزارعين على انتاجياتهم وبما يتلائم مع النمط الثقافي والاجتماعي المناسب لهم، كما يعمل هذا النمط من الانتاج على تلبية جانب من الاحتياجات الغذائية المحلية الصحية والأمنة والمغذية من الألبان ومشتقاتها واللحوم الحمراء، وهو نمط ينفلت إلى حد كبير من التبعية والاندماج الاقتصادي الاستعماري الصهيوني، وفي ذات الوقت يقوض التمدد الاستيطاني والسيطرة على الأرض، وهذا ما دفع الاستعمار الصهيوني لتبني سياسة عدوانية عبر استهداف المنشآت السكنية لمجتمع الثروة الحيوانية بصفة عامة وكذلك المواشي والحظائر بصفة خاصة.

لقد تكثفت في العشر سنوات الأخيرة الانتهاكات الاستعمارية التي يقوم بها المستوطنون الاستعماريون تجاه التجمعات البدوية والرعوية في السفوح الشرقية للضفة الغربية، وقد أدت هذه الانتهاكات اليومية والعنيفة، التي تتمثل في الاعتداء على حياة السكان وثروتهم الحيوانية عبر السرقة والقتل، حيث أسست الحركات الاستيطانية الاسرائيلية بؤراً

استيطانية رعوية تمارس حياة الرعي والسكن كما يعيشها البدو والرعاة الفلسطينيون، مما جعل وجودهم واعتداءاتهم على رعاة التجمعات البدوية شبيهة يومية، وهذا ما أدى إلى هجرة مئات الأسر البدوية إلى مناطق أكثر أمناً حفاظاً على حياتهم وعلى ثروتهم الحيوانية (حنيطي، 2024)، ورغم ذلك لا تزال الكثير من التجمعات البدوية الرعوية باقية تحافظ على الأرض وصامدة أمام هذه الانتهاكات والاعتداءات اليومية.

قائمة المراجع

- أبو عرفة، عبد الرحمن. 1982. "الثروة الحيوانية في الضفة الغربية المحتلة"، شؤون فلسطينية، ع 127، (ص74-101)
- بدر، عوني. 1989. "الأوامر العسكرية المتعلقة بالتنمية الريفية في الضفة الغربية منذ العام 1967-حزيران 1989"، صامد الاقتصادي، (ص221-254).
- بعثة منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة. 1993. "القطاع الزراعي الفلسطيني: المشكلات والآفاق". صامد الاقتصادي، (ص230-254)
- بولوك، أليكس. 1989. "المجتمع والتغيير في وادي الأردن الشمالي"، في: الاقتصاد الفلسطيني: تحديات التنمية في ظل احتلال مديد. تحرير: جورج العبد. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ومؤسسة التعاون الفلسطينية، (ص249-261).
- الجميل، محمد محمود. 2009. الثروة الحيوانية والمراعي في بعض قرى شمال محافظة نابلس، نابلس: جامعة النجاح الوطنية، رسالة ماجستير غير منشورة.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011، التعداد الزراعي 2010 –النتائج النهائية - الأراضي الفلسطينية، رام الله - فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023، التعداد الزراعي 2020 –النتائج النهائية - الأراضي الفلسطينية، رام الله - فلسطين.
- حنفي، ساري. 2009. "التطهير المكاني: محاولة جديدة لفهم استراتيجيات المشروع الكولونيالي الإسرائيلي"، مجلة المستقبل العربي، العدد 360. بيروت: مؤسسات دراسات الوحدة العربية، (ص64-84).
- حنيطي، أحمد، 2024. "الأغوار الفلسطينية: الواقع ومآلات المستقبل". في غزة: حرب الانتقام المسعورة – مجموعة أوراق سياسات. تحرير: أحمد سامح الخالدي وآخرون. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية
- حنيطي، أحمد. 2023. "حرب إسرائيل على بدو الضفة الغربية"، موقع حبر.

[حرب «إسرائيل» على بدو الضفة الغربية - 7 | iber](#)

- داوود. جلال. 1980. "زراعة المحاصيل الحقلية في الضفة الغربية". صامد الاقتصادي، ع 22، (ص46-61).
- الدقاق، إبراهيم، 1982، "نحو برنامج تنموي من أجل الصمود في الأراضي المحتلة". مجلة شؤون فلسطينية، (ص7-35).
- دليلة، عارف. 1987. بحث في الاقتصاد السياسي للتخلف والتقدم والنظام الاقتصادي العالمي، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر.
- رزيق، رامي وأن غوف. 2014. السيطرة على الغذاء، السيطرة على الشعب، الكفاح من أجل الأمن الغذائي في غزة، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- السلحوت، جميل. (1986). التغيرات الاجتماعية السياسية في عرب السواحة. نص محاضرة أقيمت الملتقى الفكري العربي. القدس، بتاريخ 16-12-1986
- سمارة، عادل. 1990. التنمية بالحماية الشعبية، القدس: مركز الزهراء للدراسات والأبحاث.
- السمان، موسى. 1989. "الانتاج الزراعي والثروة الحيوانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة". صامد الاقتصادي، ع 76، (ص4-30).
- شقيب، عدنان. 1983. "الثروة الحيوانية في الضفة الغربية إلى أين؟"، صامد الاقتصادي، ع 46، (ص107-117).
- عبد السلام، محمد السيد. 1982. التكنولوجيا الحديثة والتنمية الزراعية، الكويت: عام المعرفة.
- عبد السلام، محمد السيد. 1998. الأمن الغذائي للوطن العربي الكويت: عالم المعرفة.
- عمرو، الحسين. 2011. "الشركات العابرة للقارات وتقويض السيادة الغذائية للدول"، مجلة البحوث والدراسات العلمية، الجزائر: جامعة يحيى فارس، ع 5، (ص286-311).
- الفر، محمد علي. 1979. مشكلة إنتاج الغذاء في الوطن العربي، الكويت: عالم المعرفة.
- فانون، فرانز. معذبو الارض، ترجمة سامي الدروبي وجمال الاتاسي. بيروت: دار الطليعة.
- مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية، حزيران 2019، "انتاج الألبان والأجبان في فلسطين، ورقة رقم 5، ضمن سلسلة أوراق حول الانتاج الفلسطيني المحلي والانفكاك عن الاقتصادي الإسرائيلي.
- مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الانسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، 2014، "موجز بيانات مواطن الضعف في المنطقة "ج".
- النور، صقر. 2017. الأرض والفلاح والمستثمر: دراسة في المسألة الزراعية والفلاحية في مصر، القاهرة: دار المرايا للانتاج الثقافي.

وولف، باتريك. شباط 2013. "الكولونيالية الاستيطانية واستئصال\محو السكان الأصليين"، دراسات الكولونيالية الاستيطانية.

Grey, Sam and Raj Patel, 2014, "Food sovereignty as decolonization: some contributions from Indigenous movements to food system and development politics". Agriculture and Human Values, (p431-444).